حزب العمـــــال

عدالــة . حـرية . رفـاه

الرؤية الاستراتيجية لحزب العمال

الرؤية الاستراتيجية لحزب العمال

1. مقدمة: التغيير والمستقبل

يمر الاردن بفترة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية. وبالرغم من ظروف الإقليم السيئة التي عملت ككوابح للإصلاح السياسي السلمي في الاردن، وبالرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية كنتيجة مباشرة للأوضاع المتأزمة في الإقليم من جهة، وضعف الإدارات المتعاقبة من جهة أخرى، وتقليص هامش الحريات وغياب العدالة وتكافؤ الفرص واحتكار الثروات وتحويل الحقوق إلى منح وتفشي ثقافة الفساد والتمييز والواسطة والمحسوبية التي دفعت بغير أهل الأمر لتولي دفة القيادة في معظم مؤسسات الدولة وطبقات صنع القرار، إلا أن التغيير قادم لا محالة، مهما أطال أصحاب المصالح في إعاقته وأغلقوا الأبواب في وجه المستقبل.

واليوم، وبعد إقرار منظومة التحديث السياسي، وقانون انتخاب أسس لحياة حزبية برلمانية للمرة الأولى بتخصيص مقاعد للأحزاب على مستوى الدائرة العامة (عموم الوطن)، ترتفع حصتها من 30% إلى 50% ثم 65% عبر ثلاث دورات انتخابية، ومع تقديم الوعود بأن الحكومات القادمة ستكون حزبية برامجية تشكلها أحزاب الأكثرية البرلمانية، فإن بوابة ذلك التغيير المأمول يبدو وكأنها تشرع للمرة الأولى، حتى وإن لم تكن مفتوحة على مصراعيها، ولكنها على الأقل متاحة لمشاركة الجميع ضمن أحزاب جماهيرية برامجية فاعلة تحقق للأردنيين جزءا مما تاقوا إليه، وهو أن يكون لهم موطئ قدم في صنع القرار، وأن يسمع لهم في مؤسسات الحكم، وأن تستجيب لحاجاتهم السلطتان التنفيذية والتشريعية، بما يجعل تلبية تلك الحاجات أولوية أولى، ضمن رؤية جديدة لأردن تحتل فيه الطاقات الشابة مكانها الصحيح تحت الشمس، وتدفع فيه الاحزاب بنخب سياسية جديدة تولد من رحم المعاناة ومن بين صفوف الطبقات الوسطى والفقيرة والعاملة، وتحمل هم الشعب وهم الوطن، وتعمل من أجل خدمة الصالح العام، لا مصالح فئة قليلة متنفذة لطالما احتكرت الثروة والسلطة.

والقضية الرئيسة التي تواجهنا اليوم ليست إمكانية التغيير، ولكن كيف سيحدث، ومن يتحكم به؟

وتأتي إجابتنا في حزب العمال قوية وواضحة : إنه الشعب الاردني من ينبغي ان يمارس هذا التغيير ويتحكم به عبر وسائل ديموقراطية اكثر تقدما في كل مناحي الحياة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهو ما لا يمكن أن يتم بدون تحول الديموقراطية السياسية من إطار شكلي إلى قالب فعلي يحتضن كل أطياف المجتمع الاردني ويمكن كل فئاته من تمثيل عادل في السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي كل مواقع صنع القرار المنتخبة في الأحزاب والنقابات والبلديات ومجالس الحكم المحلي وغرف التجارة والصناعة واتحادات المزارعين

والجمعيات، وفق نظم انتخابية عادلة وعمليات نزيهة وشفافة وفي بيئة سياسية متحررة من الخوف والضغوط.

إن الإصلاح كما نراه، يبدأ من الإصلاح السياسي، لأن صناع القرار السياسي هم المسؤولون عن كل القرارات الأخرى، وبدون ديموقراطية سياسية حقة لن يحصل الأردنيون على أي حقوق أو حريات، وستبقى حالة الرفاه الاقتصادي والرخاء المجتمعي والعدالة السياسية التي نكافح من أجلها جميعا حلما من الأحلام.

2. مبادؤنا: الحرية والعدالة والتكافل الاجتماعي

في حزب العمال نتبنى قيم الحرية والعدالة والتكافل الاجتماعي، وهدفنا الأول والأخير هو تحقيق الرفاه في اردن قوي مستقر آمن، تعزز فيه تلك القيم ويتمكن كل فرد فيه من أن يحيا حياة لها معنى ويحقق النمو الامثل والاقصى لشخصيته ومواهبه في ظل سلطات ثلاث تتعهد بضمانة الحقوق الانسانية الكاملة له وحماية حريته الشخصية والحريات العامة ضمن اطار من مجتمع ديموقراطي وضح الدستور معالمه الأساسية ، ولكن الممارسات على أرض الواقع حرفته عن غاياته ومقاصده.

إننا نؤمن أن الحرية هي نتاج الجهود الفردية والجماعية، فكلاهما جزء من عملية واحدة. كل فرد له الحق في أن يكون حرا من القمع السياسي وان تتوفر له الفرصة المثلى ليلاحق أهدافه الشخصية ويحقق نموه الكامل. ولكن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا ضمن المجتمع الاردني ككل أن لا تكون هناك أي طبقة أو فئة خادمة لطبقة أو فئة أخرى وأن تزول كل أشكال التمييز والاستغلال والتهميش النابعة من المكانة الاجتماعية – الاقتصادية للأفراد أو جنسهم أو دينهم أو عرقهم أو منبتهم أو اتجاههم السياسي أو الفكري.

أما العدالة فهي تعني إنهاء كل أشكال التمييز ضد الافراد والفئات والطبقات، والمساواة في الحقوق والواجبات والفرص. إنها تتطلب التعويض عن اللامساواة الجسدية أو العقلية أو الاجتماعية، والحرية من الاعتماد على مالكي وسائل الإنتاج أو المسيطرين على مراكز القوة والنفوذ والممسكين بمفاصل الدولة.

والمساواة هي التعبير عن القيمة المتساوية لكل الأفراد ، وهي الشرط المسبق للنمو الحر للشخصية الانسانية، والمساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، هي ضرورة للتنوع البشري والتقدم المجتمعي في الوقت ذاته.

والحرية والمساواة ليستا نقيضين. فالمساواة هي الشرط لنمو الشخصية الانسانية، والحرية التي لا تحقق المساواة هي أنانية وظلم، فاحتكار الموارد وتركز رأس المال تحت شعارات السوق الحر والمفتوح دون التعويض عن الاختلالات المجتمعية التي تنتجها هذه السياسات،

وتحت افتراض أن السوق يعدل نفسه بنفسه، لم يؤد إلا إلى توسيع الهوة بين الأثرياء والفقراء، ووأد التعاطف بين الطبقات، واختزال المجتمع في طبقتين: واحدة محظوظة تتمتع بكل الامتيازات، وأخرى محرومة تكد وتكدح وتدفع الضرائب لتراكم الطبقة المحظوظة ثرواتها، في حين تتوسع دوائر الفقر والبطالة، وتنكمش الطبقة الوسطى، وتتكرس الجهوية والنفعية والانتهازية، وتتحول إلى أسلحة بأيدي أولئك السادة لقهر الطموح المشروع لأولئك المهمشين في كسر دوائر الاحتكار ومغادرة الأطراف إلى المركز، وهذه الوصفة بالذات هي الوقود الذي تتغذى منه كل الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا والعالم.

إننا في حزب العمال نتبنى قيم التكافل الاجتماعي، فالتكافل هو التعبير العملي عن إنسانيتنا المشتركة وتعاطفنا مع ضحايا الظلم وانعدام العدالة والمساواة. وفي الوقت الذي تحول فيه العالم إلى قرية كونية، وتشكلت حالة من الاعتمادية المتبادلة غير المسبوقة بين الافراد والأمم، فإن التكافل يكتسب أهمية عظمى باعتباره ضرورة حتمية لبقاء المجتمعات الإنسانية وديمومتها، فالمكاسب يجب أن تتوزع بعدالة على المركز والأطراف وبين الطبقات، والثروات يجب أن يعاد توزيعها في المجتمع وفق قوانين ضريبية عادلة تمكن المواطنين من التنافس الحر العادل وتحقيق النمو الاقصى دون إكراه، وتمكن الحكومات في الوقت ذاته من تقديم الخدمات المتكافئة للجميع، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم والنقل والتأمينات الاجتماعية المختلفة، للتعويض عن الاختلالات الناجمة عن العولمة وغزو الشركات متعددة الجنسيات واتفاقيات التجارة الدولية وسياسات السوق الحر المفتوح.

3. مبادؤنا: الأردن لكل عماله ومواطنيه

لقد تأسس حزب العمال من أجل إعادة الاعتبار لجميع عمال الوطن في كل الميادين والقطاعات، ولإعادة تعريف القوى العاملة بعيدا عن المفاهيم التقليدية، فالعامل هو كل من يعمل ويقدم لمجتمعه إضافة كمية او نوعية في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد وفي اي مجال من مجالات التنمية والثقافة والابداع والعطاء والعمل الانساني والخيري والتطوعي.

لقد آن الأوان للاعتراف بجهود كل العاملين سواء كانوا يعملون بأجر أو بدون أجر، كما آن الاوان لتحسين حياة العمال والعاملين وتوفير جميع الخدمات وفرص النمو الأمثل لهم وضمان مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وبناتهم بالتعاون المبني على أسس علمية مستنيرة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية وغرف التجارة والصناعة واتحادات المزارعين وغيرها.

كما آن الأوان للاعتراف بمساهمة ربة البيت في تنمية الاقتصاد الوطني، تلك المساهمة القيمة النبيلة التي أغفلها علماء الاقتصاد وتسببت في ظهور ربة البيت وكأنها غير منتجة، وكذلك الحال بالنسبة للعاملين في العمل التطوعي والخيري ممن يضحون بوقتهم وجهدهم دون مقابل

مادي، فهؤلاء أيضا يسهمون في تنمية الاقتصاد الوطني، وحزب العمال يدعم إعادة تعريف القوى الانتاجية وإسهامها في الاقتصاد بما يكفل حساب تلك المدخلات ضمن معادلات الاقتصاد الكلي.

ويتبنى حزب العمال مبدأ دمقرطة قطاع الاعمال، بمعنى إشراك ممثل عن العمال في مجلس إدارة كل الشركات والمؤسسات سواء كانت خاصة او حكومية او شبه حكومية في قطاعات الأعمال المتوسطة والكبيرة ومتناهية الكبر والعابرة للقارات، بحيث يكون للعمال صوت في موقع صنع القرار في المكان الذي يعملون فيه.

كما يتبنى الحزب سياسة كلية لإحداث مراجعات جذرية وعميقة لمنظومة التكافل الاجتماعي بما يحقق أمنا اجتماعيا حقيقيا للعمال وأسرهم، ويشمل ذلك المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي، ووزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، وجميع الصناديق المتعلقة بالتشغيل والتمهين والتقاعد والتكافل والاسكان سواء وطنت في النقابات المهنية ام العمالية ام في البلديات أم في الشركات أم في المؤسسات العامة والرسمية ام في الحكومة.

4. مبادؤنا: الديموقراطية وحقوق الإنسان

الديموقراطية في أبسط تعريفاتها هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب ومن أجل الشعب، ومهما تنوعت اشكال الديموقراطية وتباينت، فإن جوهرها يبنى على أربعة أعمدة أساسية هي : حق الشعب في الاختيار بين بدائل سياسية متنوعة في إطار من انتخابات حرة وشفافة ونزيهة، وإمكانية إحداث تغيير للحكومات بوسائل سلمية بناء على الارادة الحرة للجماهير، وضمان حقوق الأقليات والحقوق الفردية والجماعية، ووجود نظام قضائي مستقل يعتمد على سيادة القانون الذي يطبق بعدالة ونزاهة وحيادية على جميع الافراد في الدولة دون انحياز او تمييز ودونما ضغوط من أي سلطة أو مراكز قوى في الدولة.

وأيا يكن شكل الديموقراطية التي نختارها كمجتمع أردني، سواء تلك التي أرسى الدستور معالمها عبر مجالس نواب منتخبة تمنح الثقة لحكومات يعينها الملك، أو تلك التي يمكن أن تتشكل في المستقبل والتي أشار إليها الملك في اوراقه النقاشية، حيث تشكل الحكومات المقبلة أحزاب سياسية أو ائتلافات نيابية منتخبة بتكليف من الملك، إلا أنها يجب أن توفر الحقوق الكاملة لجميع الأفراد، وعلى رأس تلك الحقوق الحق في التعبير عن جميع الآراء بحرية ودونما خوف أو تهديد.

بالنسبة لنا، فإن التعددية هي الضمانة الأمثل لحيوية الديموقراطية وتجددها.

إننا في حزب العمال نؤمن بأن الديموقراطية وحقوق الانسان هما النسيج العضوي لقوة الشعب وسلطة الأمة، وهما الآلية التي توصلت إليها أمم العالم عبر قرون من الزمان لضمان حق الشعب في السيطرة على أرضه وموارده وتقرير مصيره، فهي وحدها من يمكن الأردنيين من إعادة السيطرة على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي استولت عليها فئات احتكرت القوة والسلطة والمكاسب واستفادت من تغييب الديموقراطية لفترات من الزمن، ثم انقضت على ما عاد منها إلى الواجهة لتفرغه من مضمونه عبر تعديلات دستورية وتشريعية وممارسات تغولت بها السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وتغول رأس المال على السلطة التنفيذية واخترق باقي السلطات، وتحولت مجالس النواب من مجالس آمرة إلى مجالس آذنة، وفرغت استقلالية القضاء والقضاة من مضمونها في بعض المفاصل الحاضرة في أذهان الأردنيين.

وفي مواجهة هذا التغييب القصدي للحريات والحقوق وآليات الديموقراطية الحقة، اتبعت الحكومات سياسات اجتماعية ظنت أنها تحميها من الاستحقاق الديموقراطي، هذه السياسات انتهجت مبادئ قامت على تقسيم المجتمع إلى شرق وغرب وشمال وجنوب وبدو وحضر، وتوزيع الهبات والمكارم على فئات دون الأخرى، والمحاباة والاسترضاء والانتقائية في تنفيذ القانون، ولكنها، وإن نجحت جزئيا في مرحلة سابقة، إلا أنها اليوم انكشفت للجميع، ولم يعد بإمكانها تحقيق الرضا للمواطنين أو الأمن للنظام، كما أن وجودها بحد ذاته يفضح السمة الدكتاتورية للحكومات ويبعد الدولة أميالا عن نموذج دولة القانون والمؤسسات التي يعمل من أجلها كل الأردنيين، الدولة تحكمها مبادئ العدالة والمساواة، ويتمتع فيها الجميع بحق المواطنة والمشاركة الفعالة في كل المواقع من أجل البناء والتنمية والنمو.

إننا في حزب العمال نؤمن أن الحريات الفردية والحقوق الاساسية في المجتمع هي الشروط المسبقة للكرامة الانسانية ، وهذه الحقوق لا يمكن ان يستبدل بعضها بعضها الاخر، او يسد النقص في غيابها. ونحن في هذا الحزب نتعهد بأن نحمي الحق في الحياة وفي الامن الجسدي والنفسي والحماية من التعذيب والاهانة والمعاملة القاسية واللا إنسانية ، والحق في الخصوصية وأمن المساكن وسرية المراسلات والمخاطبات، والحق في حرية الفكر والضمير، والحق في المعرفة وحرية التعبير والرأي واستقلالية الاعلام، والحق في الاجتماعات العامة وتكوين الجمعيات والنقابات والاحزاب ومخاطبة السلطات العامة في كل حاجات المواطنين والحق في العمل والنمو والابداع .

نحن في حزب العمال ملتزمون بتحقيق الحرية من الجوع والخوف والحاجة وتحقيق الامن الاجتماعي الحقيقي والمستدام، وهي جميعها حريات كفلها الدستور وناضلت من أجلها أجيال تلو أجيال، ولكن الحكومات المتعاقبة تمادت في تجاهلها والاعتداء عليها، حتى باتت نصوصها غريبة عن مجتمعنا، وباتت كلماتها مجرد حروف مهجورة في دستور لا يقرؤه إلا ثلة من

الباحثين عن الحق والحقيقة في زمان التبس فيه الحق بالباطل، وانتزعت فيه الصور من أطرها، وتسيدت التفاهة المشهد، وأضحى الحليم حيرانا، وتعملق الرويبضة، وهيمن أنصاف المؤهلين على صنع القرار، وبات القابض على المعرفة المتمسك بخيار العقل كالقابض على جمرة من نار.

في حزب العمال ندعم ايضا الديموقراطية الثقافية، فالثقافات الفرعية المتنوعة التي تثري نسيجنا الثقافي يجب ان تتوفر لها حقوق متساوية وفرص متكافئة لتنمو وتزدهر ولكي نحتفي بها جميعا في كل المناسبات، لا أن يتم التركيز على بعضها وإهمال بعضها الآخر، كما يجب ان تتوفر فرص متكافئة للجميع للوصول إلى منابع الثقافة الوطنية والارث الثقافي العالمي.

هذا الحزب الذي يحمل أحلام كل العاملين والمتقاعدين والباحثين عن عمل ملتزم بحق كل فرد في تحديد مصيره ذاتيا وبشكل ديموقراطي، فإن كان رب العالمين يكرس حرية الاختيار عبر نصوص قرآنية مصونة ومحمية كقوله: " لا إكراه في الدين"، " وهديناه النجدين"، فكيف لفريق ما، أيا تكن صفته، أن يدعي احتكار الحقيقة أو يجبر الناس على اعتناق تفسيره للنصوص والمواقف والأحداث، ملغيا حق العقل البشري في التفكير والابداع والاجتهاد، وملغيا مبدأ حرية الاختيار الذي قامت عليه كل الأديان ورعته كل القوانين؟

وعليه، فإننا لا ندعي احتكار الخارطة النهائية لشكل المجتمع الاردني، بقدر ما ندعي أننا عوامل تغيير تسمح لعوامل التغيير الاخرى ان تعمل جنبا الى جنب لتأكيد حق كل جيل في تحديد أهدافه وغاياته ووسائل تحقيق تلك الاهداف.

5. مبادؤنا: أمة عربية واحدة وفلسطين حرة سيدة

رغم التشرذم الذي مزق أمتنا العربية في العقود الأخيرة إثر أزمات مفصلية استثمرها أعداء الأمة ووظفوها ضمن سياسات " فرق تسد" لمنع قيام أي وحدة عربية فاعلة، ورغم أن هذا التشرذم وصل حدا سرطانيا مع سنوات الحراك الشعبي في دول ما سمي بالربيع العربي، إلا أننا نؤمن أن هذه الأمة لا يمكن أن تحيا دون تكامل اقتصادي اجتماعي ينتهي بتكامل سياسي يمثل نمطا من أنماط الوحدة التي تتيح لها استغلال مواردها بالشكل الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة بين الشباب العربي وتوزع الموارد بين الدول العربية.

ونحن في حزب العمال نرحب بكل أشكال الوحدة التي تجمع بعض الدول العربية من مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي وندعو الى قيام تجمعات عربية أخرى تضم دول الهلال الخصيب ودول النيل الأعلى في نمط من أنماط التنسيق المشترك بما يحقق النفع على

الدول الأعضاء، دونما استهداف لأي دول أخرى عربية أو إسلامية، ودونما تهديد لأمن المنطقة والعالم، ونعتبر أن هذه الانساق القائمة أو تلك التي يمكن أن تقوم في المستقبل تمهد الطريق أمام قيام وحدة سياسية اقتصادية اجتماعية اكبر تحذو حذو تجربة السوق الاوروبية المشتركة التي انتهت بقيام الاتحاد الاوروبي الذي يحتل مكانه على طاولة القرار ضمن رفعة الشطرنج الدولية.

كما نؤمن أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية وجزء من المجتمع الإنساني العالمي، وقيام الدولة الفلسطينية الحرة ذات السيادة القابلة للحياة هو ثابت لا يمكن تجاوزه في السياسة العليا للدولة الاردنية، وهو عامل من عوامل وحدة النسيج الاجتماعي في الاردن، والمحاولات الحثيثة لوأد الدولة الفلسطينية ستنجم عنها تبعات كارثية لا يمكن احتواؤها، وما نشهده اليوم من تكاثر سرطاني للتنظيمات الإرهابية المتطرفة التي تعصف بأمن المنطقة والعالم ليس إلا واحدا من تلك التبعات الخطيرة التي تسبب بها الظلم التاريخي للشعب الفلسطيني وغياب سيف العدالة الدولية عن الممارسات العنصرية العدوانية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين الصامدين في أرضهم، وذلك الرفض المزمن للانصياع لقرارات الشرعية الدولية بقيام دولة فلسطين وعودة اللاجئين الى موطنهم.

6. مهماتنا: تحقيق الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية

تنقسم حقوق الإنسان إلى عدد من الحقوق السياسية والمدنية ، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وضمن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأتي سلسلة من الحقوق الأساسية، كالحق في تكوين الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية والحق في الاضراب تحقيقا لغايات مشروعة، والحق في ضمان اجتماعي يضمن الكرامة والأمن للجميع مواطنين ومقيمين، ويعنى على وجه الخصوص بحماية الامهات والاطفال والمسنين وذوي الإعاقات والمرضى، والحق في تعليم مجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتعليم بأسعار في متناول الجميع في الجامعات والمعاهد، والحق في التأهيل والتدريب ورعاية المواهب وقضاء أوقات الفراغ بسعادة ودونما ضغوط، والحق في سكن كريم في بيئة قابلة للحياة والنمو، والحق في الامن الاقتصادي لكل فرد ولكل أسرة، كما للمجتمع ككل. وفوق ذلك كله، فإن لكل مواطن الحق في الحصول على عمل يحقق نموه الشخصي وبأجر مكافئ لطبيعة العمل وفي بيئة تسمح بالابتكار والتجديد وتثمن العمل الجماعي والابداع الفردي وتحقق الرضا الوظيفي لجميع المواطنين كل حسب طاقاته ومواهبه وقدراته. إن الحرمان من العمل وارتفاع معدلات البطالة هو الخطر الاكبر الذي يتهدد مجتمعنا الاردني ويهدد أمننا الاجتماعي والاقتصادي ويبدد المورد الأهم الذي تفخر به الاردن، وهو رأس المال البشري.

في الوقت ذاته، فإن الحقوق الاقتصادية لا ينبغي اعتبارها مزايا تقدم لمواطنين سلبيين خاملين يفتقدون المبادرة والرغبة الجادة في العمل والعطاء، ولكن كأرضية تؤمن الخط القاعدي

لمشاركة المواطنين النشطة والفاعلة في عملية البناء والتنمية . إن فلسفتنا لا تقوم على إعالة المواطنين الذين همشوا أنفسهم بأنفسهم واختاروا أن يقبعوا على اطراف المجتمع ، وإنما تقوم على خلق وتوفير الفرص الكاملة والمتكافئة للجميع ، وتوزيع مكاسب التنمية الاقتصادية بعدالة، وحماية الضعفاء، خاصة في تلك المناطق المهمشة والنائية، أو تلك المكتظة والمحرومة من الخدمات والحقوق، وتوفير الفرص للباحثين عنها، ومكافأة المجتهدين والمبدعين، ومساعدة كل الراغبين في تحقيق اقصى نمو شخصي لكل فرد وأسرة تحيا على الأرض الأردنية، والمشاركة في التنمية الشاملة والمستدامة في مجتمع يقدم الرعاية الاجتماعية والرفاه للجميع.

لقد أثبتت تجربة الحكومات خلال العقدين الماضيين أن النمو الاقتصادي قد يكون احيانا مدمرا وغير عادل، خاصة حين تتكدس الثروة في يد طبقة صغيرة وتتحول باقي الطبقات الى خادم لتلك الطبقة، وحين يتغول رأس المال على حقوق الطبقات الأخرى أو يتملص من مسؤولياته الاجتماعية والبيئية. إن الشراكة بين القطاع العام والخاص وفق معادلة موزونة هي الحل لبناء دولة الرفاه والعدالة، لأن أيا من القطاعين لا يضمن بمفرده التنمية الاقتصادية الفعالة أو العدالة الاجتماعية. إن الفرد الاردني العادي بحاجة إلى ان تنعكس أرقام النمو الاقتصادي على حياته اليومية، وأن تسهم في تحسين نوعية حياته وما يقدم له من خدمات، وبحيث تكون المعادلة بين الرواتب وتكاليف الحياة معادلة متوازنة توفر للمواطنين قدرا من السيولة يتمكنون من خلاله من تحقيق مواصفات العيش الكريم والاستثمار فيما يتوفر لهم من امكانات وطاقات لتحقيق نمو اكبر على الصعيد الشخصي والمجتمعي.

إن حزبنا حزب العمال يؤمن بالاقتصاد المختلط والشراكة بين القطاعين العام والخاص، شريطة ان لا تتخلى الحكومات عن مواردها الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، وان تحافظ على استثمارات ذاتية ناجحة وأخرى تدار بالشراكة مع القطاع الخاص تحقق للخزينة موارد تغطي نفقاتها الجارية على الأقل، في حين تستثمر أموال الضرائب والرسوم وبدلات الخدمات في تغطية النفقات الرأسمالية للخزينة. وللأسف الشديد، فإن هذا الوضع غير متحقق في ظل النهج الاقتصادي للحكومات المتعاقبة التي باعت معظم استثماراتها الذاتية الناجحة لصالح القطاع الخاص الأجنبي واكتفت بشراكات محدودة معه في بعضها الآخر، واستمرت في حمل المؤسسات الخاسرة وكلفها الباهظة، وأصبح المورد الأهم بالنسبة لها هو ما تقتطعه من جيوب المواطنين من ضرائب ورسوم وبدلات خدمات وغرامات ، وهو ما أدى إلى إفقار المواطنين بكل شرائحهم وسحب السيولة من السوق وإضعاف قدرة المستثمرين على التوسع الافقي والعامودي في أعمالهم وانعكس سلبا على إمكانية توفير فرص عمل جديدة، بل وأدى إلى هروب الاستثمار المحلي والاجنبي الى دول الجوار وإغلاق الكثير من المصانع والشركات وخسارة الكثيرين لأعمالهم خلال السنوات العشر الأخيرة، وجاءت جائحة كورونا لتوجيه الضربة القاصمة لاقتصاد كان يترنح، وهو اليوم في أمس الحاجة لمعالجات جذرية تعيد العجلة

إلى الدوران، بعيدا عن تلك الحلول المورطة بالاقتراض وإعادة الاقتراض، حتى باتت فاتورة خدمة الدين تلتهم حصة التنمية.

وإن حزبنا حزب العمال ليدرك أن سياسات الواسطة والمحسوبية والتوزيع المناطقي والعشائري للمناصب والمواقع في مؤسسات القطاع العام واستثماراته بعيدا عن الكفاءة والقدرة والتأهيل قد أدت الى تفاقم خسارة الكثير من المؤسسات وتدني الانتاجية، ولكن هذا ليس مبررا للتخلي عن استثمارات القطاع العام، بل هو دافع لنبذ تلك السياسات الفاسدة وتجريم من يمارسها ومعاقبته، والتحول نحو العدالة في التعيينات بما يتوافق مع المؤهلات والخبرات والكفاءات وبما يبقي للخزينة مواردها ولا يجعلها حصرا بالضرائب والمساعدات الخارجية، خاصة وأن تلك المساعدات باتت عبئا على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في كثير من الاحيان.

لقد تسببت سياسات التخاصية التي سادت ردحا من الزمن وطبقت دونما نزاهة أو شفافية أو مراعاة لحقوق العمال وفي غياب تام للمعلومات في إحداث حالة من انعدام الرضا الشعبي عن النهج الذي تتبعه الحكومات، خاصة حين تبين وجود فساد في بعض تلك الصفقات وحين تم التخلص من المؤسسات الرابحة لصالح القطاع الخاص وإبقاء المؤسسات الخاسرة عبئا على الموازنة العامة، وهو ما عمق الهوة بين الشعب والحكومة والبرلمان، وعلى الرغم من أن التخاصية بحد ذاتها ليست شرا، وقد تكون مطلوبة في بعض المؤسسات، إلا أن الطريقة التي نفذت بها قد أحدثت شرخا في المجتمع الأردني، لا يمكن إصلاحه إلا بإعادة بناء قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد فعلا لا قولا، والشروع بمحاسبة الفاسدين، والحيلولة دون تكرار الأخطاء والخطايا، واعتماد نهج الشراكة مع القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل وإبقاء البنى التحتية والممتلكات والموارد مملوكة للحكومات، وهو ما يمكن أن يعيد للخزينة مصادر دخل فقدتها وألجأت الحكومات على الدوام إلى جيب المواطنين، حتى تسببت في هروب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية على حد سواء، وخسارة عشرات الآلاف من فرص العمل التي كانت قائمة أو كان يمكن توليدها فيما لو تبنت الحكومات نهجا أكثر شفافية وكفاءة وذكاء وأقل جباية.

ولأن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي قد باتت ضرورة حتمية لنمو المجتمعات، إلا أنها في الوقت ذاته قد أدت الى تراكم الثروات في البلدان المتقدمة مقارنة بالدول النامية والأقل تقدما، وخلقت اعتمادية تقنية في اتجاه واحد، وهو ما يجعل الضبط الاجتماعي الديموقراطي للنمو الاقتصادي مسألة مهمة أكثر من اي وقت مضى.

هذا الضبط الاجتماعي للاقتصاد هو هدف يمكن تحقيقه عبر سلة واسعة من البدائل الاقتصادية بما في ذلك:

- سياسات إنتاجية ديموقراطية تشاركية ولا مركزية، واشراف عام على الاستثمارات لغايات التنظيم وليس التقييد، وحماية المصالح العامة والاجتماعية للطبقات المختلفة، ودمقرطة التكاليف والامتيازات للنمو الاقتصادي بحيث تتوزع مكاسب التنمية بعدالة وعلى الجميع في المركز والاطراف، كما في المدن والضواحي والارياف والبوادي والمخيمات.
- مشاركة الموظفين والعاملين واتخاذ القرار بتشاركية في الشركات، بحيث يكون للعمال والموظفين صوت في مجالس ادارات الشركات جميعها في القطاعين العام والخاص، واشراك اتحاد العمال والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى الكبرى والفاعلة في تقرير السياسات الاقتصادية الوطنية.
- وجود جمعيات تعاونية وشركات صغيرة ومتوسطة مشتركة الادارة بين المزارعين والعمال
- تأسيس شركات مساهمة عامة تشترك فيها الحكومة مع القطاع الخاص مع المواطنين الأفراد تعمل كمظلة للاقتصاد متناهي الصغر والصغير والمتوسط، بحيث تكون تلك الشركات الكبرى قادرة على تدريب العاملين في تلك القطاعات، وبخاصة القطاعات غير المنظمة، ووضع معايير موحدة للإنتاج المتأتي عن تلك الأعمال وتسويقها للاسواق المحلية والخارجية.

وإن كنا ندرك أنه ليس هناك نموذج ثابت أو وحيد للنمو الاقتصادي الديموقراطي، إلا ان المبدأ الأساس يجب ان يبقى واضحا، وهو لا يعني السيطرة الرسمية والشاملة للحكومة على الاقتصاد، وإنما يعني اشراك كل العاملين والموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبخاصة الإنتاجية منها في صنع القرار، سواء عبر التمثيل المباشر او التمثيل غير المباشر بواسطة اتحاداتهم ونقاباتهم وجمعياتهم وروابطهم، وعلى الحكومات أن تتوقف عن التدخل المباشر وغير المباشر في اختيار مجالس إدارات تلك النقابات والاتحادات، بحيث تعكس الانتخابات خيارات حرة وديموقراطية لمنتسبيها وتعبر عن طموحاتهم وتوجهاتهم بحرية ودون توجيه، فالمطلوب هو تعددية الآراء في صنع القرارات الاقتصادية وليس خلق نسخ كربونية عن توجهات الحكومات تحت أطر من مشاركة عمالية زائفة.

نحن في حزب العمال نلتزم بهذه الفلسفة الاقتصادية، ونعتقد بأن مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية تضحي امرا ممكنا وقائما، حيث تعمل الاسواق كأدوات لترويج الابداع والاستجابة لرغبات المستهلكين وحاجاتهم عبر دورات اقتصادية متوازنة. والأهم أن هذه الاسواق تتحرر من إمكانية الوقوع فريسة سهلة أمام هيمنة الشركات الكبرى ومتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال العملاقة، كما تنجو من إمكانية التحكم فيها عبر معلومات مضللة، لأن تركيز الثروات والقوة الاقتصادية بيد حفنة صغيرة من مراكز القوى والنفوذ في المجتمع يؤدي الى توسعة الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع وتوسعة الهوة في الوصول الى الخدمات الصحية

والتعليمية والتأمينات وخدمات النقل العام ويسهم في خلق دوائر اجتماعية اقتصادية لا يمكن للفقراء أو العمال أو حتى العاملين لحسابهم الخاص اختراقها وعبورها صعودا، بل إنها تسهم في انزلاق الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة الفقيرة، وتسهم في استبدال التكافل والتكامل المجتمعي بالتناحر والبغضاء.

إن النهج الاقتصادي اللا متوازن الذي انتهجته الحكومات الاردنية المتعاقبة يجب ان يتبدل بنظام اقتصادي عادل، يكون فيه لكل مواطن ومستهلك وعامل وموظف الحق والقدرة على التأثير في مسار الإنتاج وتوزيع العملية الانتاجية وتشكيل وسائل الانتاج وادواته وتغيير ظروف العمل والحياة له ولدائرته الاجتماعية. وهذا لن يتأتى إلا بإشراك المواطنين في السياسات الاقتصادية، وإيجاد ضمانات قانونية للعمال والموظفين للمشاركة والتأثير في القرارات المتخذة في مؤسساتهم، ودعم المنافسة الحرة والمفتوحة و العادلة محليا واقليميا ودوليا مع توفير آليات المساءلة والرقابة والضبط، وتعزيز موقع المستهلك مقارنة بالمنتج أو البائع أو مقدم الخدمة.

إن حزبنا حزب العمال يؤمن بأن المجتمع الديموقراطي ينبغي أن يعوض مواطنيه عن الخلل في توزيع الثروة الذي ينشأ حتى في أكثر الأسواق عدالة ومسؤولية. ولكن هذا لا يعني أن الحكومات ستعمل كدكاكين لإصلاح الضرر الذي تأتي به ديناميات السوق غير العادلة او غير المتكافئة او التطبيقات غير المضبوطة للنهضة التكنولوجية والعلمية أو سياسات الاقتصاد الحر والمفتوح، وإنما ينبغي على الحكومات ان تنظم السوق بما يحقق مصلحة المجتمع ككل ومصلحة الشعب بجميع طبقاته، بحيث يتسنى للجميع الاستفادة من الفرص التي تحملها تلك النهضة التقنية وسياسات العولمة في أماكن العمل وأوقات الفراغ، بحيث يكون الجميع منتفعين وقادرين على تحقيق النمو الذاتي الأمثل، بدلا من أن تتحول الأكثرية إلى ضحايا لتلك السياسات، وتنفرد الاقلية بمزاياها.

كما أن إنصاف الفئات الأضعف في المجتمع كذوي الإعاقات والمسنين وتأهيلهم ليعيشوا حياة سعيدة يشعرون فيها بأنهم منتجون أكفاء مؤهلون وليسوا عبئا أو عالة على أحد هي واحدة من أهم الأهداف التي يتبناها حزبنا حزب العمال.

7. مهماتنا: تنمية المجتمع والثقافة والهوية

إن المجتمع المنتج المتعاون المعتمد على الذات الذي تسوده قيم العمل ضمن الفريق مع الحفاظ على التفرد والتميز للأفراد، هو المجتمع القادر على الابداع وإنتاج الحضارة والمدنية ودولة المؤسسات. وبدون سيادة القانون وتطبيقه بعدالة على الجميع ووجود هوية وطنية جامعة تحتضن كل مكونات المجتمع، فإن عوامل الوهن والفرقة تبدأ العمل لإضعاف المجتمع. ولذلك، فإن تنمية الهوية الوطنية التي تضم كل المكونات الثقافية الفرعية ضمن نسيجها هو هدف

أساس من أهداف هذا الحزب، وهو هدف يجب ان ينعكس في المنهاج التربوي، كما في وسائل الإعلام ودور العبادة ووسائط الثقافة المتعددة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، وكل مفردات السياسة الحكومية في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات.

إن قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والتسامح والتكافل الاجتماعي يجب ان تكون رسائل مركزية في المنهاج والعملية التربوية ووسائل الإعلام ودور العبادة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولذلك، فإن حزبنا حزب العمال يدافع عن التسامح والتعاون بين الجماعات المختلفة ضمن المجتمع الاردني والإنساني الواحد، فالتعددية الثقافية تثري المجتمع ولا تعرضه للخطر كما يدعي البعض، وحق الاختيار بين الافكار المختلفة وتعدد الثقافات هو مصدر الثراء الحقيقي للمجتمع، بل إن التجارب العالمية عبر التاريخ تشير إلى أن الوحدانية الثقافية هي المهدد الأعظم للديموقراطية والحرية.

ويهتم حزبنا حزب العمال بشكل خاص بالفئات الأضعف مجتمعيا، كالمسنين الذين يحتاجون إلى دعم الشباب ورعايتهم واحترامهم، ويحتاجون الى دخل مضمون عبر التأمينات الاجتماعية والرواتب التقاعدية، ومساحة للاستمرار في ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والحق في ان يعيشوا حياتهم عند الكبر بكرامة.

كما يهتم بذوي الاعاقات الذين يحتاجون رعاية خاصة من مؤسسات الدولة المختلفة في القطاعين العام والخاص لتأهيلهم والعناية بهم وتحويلهم إلى مواطنين منتجين معتمدين على الذات قادرين على تحقيق النمو الأقصى ضمن طاقتهم واستطاعتهم، يحيون حياتهم بكرامة في مجتمع يزيل العوائق من أمامهم في المدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة والشارع والبيت والسوق وكل أماكن الترفيه والمرافق العامة. إن ما يقدم لذوي الاعاقات في مجتمعنا غير كاف، بل ويمتهن الكرامة الإنسانية، فرواتب التنمية الاجتماعية لا تفي باحتياجاتهم على الاطلاق، والكثير من القرى والألوية في المحافظات ، بل وفي العاصمة ذاتها لا تحوي مراكز رعاية أو تدريب لهم، كما أن المدارس لم تؤهل لاحتضانهم وادماجهم ضمن صفوف خاصة في المدرسة العادية أو ضمن الصف العادي، بل إن المدارس المتخصصة نفسها محدودة العدد وفي مواقع جغرافية قليلة تجعل الوصول إليها غير متاح للأكثرية منهم.

وللطفولة والشباب الحيز الأكبر في اهتمام حزبنا حزب العمال، فهما اللبنات التي تبنى اردن اليوم والغد، ولا بد من الاهتمام بعوامل نموهم بما يوفر لهم القيم والمهارات المعرفية والانفعالية والسلوكية القادرة على اطلاق طاقاتهم الابداعية ومواهبهم عبر دعم النشاطات اللامنهجية الرياضية والفنية والمهنية وبرلمانات الاطفال والشباب بما يحقق لهم أقصى درجات النمو والمشاركة والحماية.

8. مهماتنا: تعليم أساسي بجودة نوعية، وتعليم جامعي في متناول الجميع

التعليم بمراحله المتعددة بدءا من رياض الاطفال ووصولا الى التعليم الجامعي هو المتطلب السابق لمجتمع حديث متقدم متحضر ديموقراطي تسود فيه قيم العدالة والتسامح، وينبغي توفيره مجانا في مرحلة التعليم الاساسي والثانوي، وبكلف رمزية في مرحلة التعليم العالي والمهني.

إن أهداف التعليم كما يراها حزب العمال هي:

- توفير المعلومات والمعارف وتسهيل تدفقها إلى الأفراد والمؤسسات، وتنمية القدرة على التعلم مدى الحياة ومهارات التفكير الناقد والابداعي وحل المشكلات واتخاذ القرارات لدى الافراد، بما ينعكس ايجابا على نموهم الشخصي ونمو المؤسسات في المحصلة.
- نقل المعارف بكل أنواعها: العلمية والثقافية والدينية والروحية من جيل إلى جيل
- تهيئة الفرد للإنتاج والابتكار وللحياة ضمن مجتمع مبني على اسس الفرص المتكافئة للجميع
- مساعدة كل فرد على تحقيق نموه الاقصى والأمثل في معادلة متوازنة بين الفردية والجمعية
- تعزيز الهوية ومشاعر الانتماء للوطن والدولة والمؤسسات، وتنمية قيم المواطنة الفاعلة والتكافل الاجتماعي والمساندة والتعاطف والتعاون والتراحم والتسامح، وترسيخ قيم الحرية والديموقراطية والعدالة والمساواة.
- احترام التعددية والتنوع في إطار المجتمع الواحد والمجتمعات الإنسانية وتعظيم إمكانات الاستفادة من الفرص التي تمنحها التعددية.
- تعزيز قيم المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والفرص.
- تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية من مثل حماية الأمومة والطفولة ورعاية ذوي الإعاقات والفقراء والعطف على المحتاجين والأيتام وأبناء السبيل.
- تنمية ثقافة قانونية حقوقية لدى الأفراد بما يؤهلهم لممارسة دورهم كمواطنين فاعلين في مجتمع ديموقراطي.

سيعمل حزبنا حزب العمال على إنشاء هيئة للجودة والاعتماد للمدارس الحكومية والخاصة، بحيث يصبح لجميع المدارس تصنيف فئوي ، وبحيث ينعكس هذا التصنيف على المدارس الخاصة من حيث تحديد الحد الأعلى للرسوم ضمن كل فئة والخدمات المقدمة للطلبة، وينعكس على المدارس الحكومية من حيث الموازنة المخصصة للمدرسة وحوافز المعلمين والمدراء

ضمن إطار جاد للمساءلة التربوية والتقييم التربوي الفاعل الذي يحفز الجميع على المنافسة الايجابية المنتجة التي تنعكس على جودة مخرجات التعليم المدرسي التي تشكل بدورها مدخلات التعليم العالي والمهني.

كما سيعمل هذا الحزب على إنشاء هيئة للاختبارات تكون مهمتها تصميم الاختبارات المعيارية التي تطبق في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، بما فيها امتحان الثانوية العامة، وفق أرقى المعايير الدولية، وبما يحقق لتلك الاختبارات مؤشرات أداء سيكومترية من صدق وثبات وتمييز تؤهلها لأداء الغايات التربوية التي أعدت من أجلها.

وسيعمل حزب العمال أيضا على إعادة النظر في الخطط الجامعية وتحديث معايير الجودة والاعتماد للجامعات والكليات المجتمعية، ومضاعفة موازنة البحث العلمي مع التركيز على الابحاث المنتجة والتطبيقية التي توفر حلولا لأزمات المجتمع المزمنة بالاخص في قطاعات الطاقة والمياه والصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، بما يحقق جودة تعليم حقيقية تؤهل الخريجين للعمل في سوق محلي وإقليمي وعالمي بالغ التعقيد شديد التنافسية ، وتنمي القطاعات الانتاجية والاستراتيجية في المجتمع الاردني.

ويؤمن حزبنا حزب العمال بأن التعليم العالي يجب أن يكون في متناول الجميع من حيث السعر وينافس في الوقت ذاته أرقى الجامعات العالمية من حيث الجودة، كما يؤمن بضرورة تجويد التعليم التطبيقي والمهني وتوسعة قاعدته من حيث اعداد الطلبة والتخصصات التي يطلبها السوق، وتوفير فرص العمل لخريجيه بدخول مجزية، وهو ما يتطلب خطة وطنية طويلة المدى تعيد تأهيل الجامعات وكليات المجتمع لتجويد التعليم الاكاديمي والمهني ولتحقيق هذه الأهداف.

9. مهماتنا: الرجال والنساء شركاء في التنمية المستدامة

فكرة الديموقراطية مبنية على مبادئ الحرية والمساواة، ولذلك فإن مفهومنا للمجتمع الحديث والعادل يقوم على توفير الحقوق المتساوية للرجال والنساء ليس عبر الشعارات ولكن عبر التطبيق الفعلي والواقعي وفي السياسات والممارسات والبرامج كما في الدستور والقوانين، في الاسرة والعمل ومجالات النشاط السياسي والاقتصادي والفكري وكل مناحي الحياة.

إن التمييز ضد النساء وحرمانهن من حقوقهن هو أحد أطول أشكال القمع في التاريخ الانساني، وقد أدى إلى أن تكون النساء هن الاكثر فقرا وحرمانا والأكثر بطالة وعرضة لفقدان السكن والسند الاسري والمجتمعي والأقل أجرا والأضعف وصولا الى الفرص الاقتصادية والخدمات وتبوأ المواقع القيادية السياسية وحتى الاكاديمية. إن التغلب على بعض السلوكات والممارسات وإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة لهو شرط مسبق لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة للمجتمع الاردني.

وسيلجأ حزبنا حزب العمال إلى دعم الاجراءات التالية:

- تعديل التشريعات ووضع السياسات والبرامج التي تحقق العدالة والمساواة للنساء في كل المجالات.
- دعم البرامج والنشاطات التي تدمج الفتيات والنساء في المشروعات التعليمية والتدريبية والتأهيلية والمهنية لتكن شريكات للرجال في التنمية
- تعديل التشريعات بحيث تنص صراحة على أجر متساو عن عمل متساو، بما في ذلك العلاوات العائلية والمهنية والاعفاءات الضريبية والرواتب التقاعدية وغيرها.
- توفير المعلومات الشاملة والمساعدة العملية للتخطيط الاسري
- توفير منشآت بجودة نوعية وأسعار في متناول جميع الأمهات لتوفير الرعاية المناسبة للأطفال، وبخاصة في مرحلة المهد والطفولة المبكرة.
- الدعم المجتمعي لمساندة حقوق المرأة ومشاركتها الكاملة في المجتمع والنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باتخاذ خطوات ايجابية تضمن تمثيل النساء بنسب عادلة في مختلف مواقع صنع القرار وطبقاته.

10. مهماتنا: تأمين صحي شامل للجميع

إن الحصول على تأمين صحي شامل وبأسعار تتناسب مع قدرات الافراد المتفاوتة ماليا، وضمن نظام من التكافل الاجتماعي الذي يتحمل فيه الغني بعض الأعباء عن الفقير، بحيث نحصل على مجتمع سعيد وصحي متعاضد، هو واحد من أهم الأهداف التي توجد من أجلها الحكومات، وحزبنا حزب العمال معني بصياغة برنامج عمل واقعي يحقق هذا الهدف ويعمل باستمرار على تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين من حيث الجودة والتوافرية.

لقد تسبب فشل النظام الصحي القائم في وجود طوابير من الفقراء ومحدودي الدخل على عتبات المستشفيات والمراكز الحكومية في حالات من الاكتظاظ غير الإنساني، كما تسبب في تدني الخدمات المقدمة لهم جودة وكما، وهو عامل اساس من عوامل عدم الرضا وزعزعة الاستقرار في أي مجتمع، فالإنسان يعمل كي يحصل لنفسه على تأمين يقيه شر المرض، أما أن يعمل ثم لا يحصل على شيء وإن حصل فإنه يحصل على خدمة متدنية، أو يحرم أصلا من فرصة العمل وفرصة التأمين، أو يبقى يلهث خلف إعفاء طبي عبر نائب أو عين أو وزير ، فإن هذا مؤشر على ضعف الحكومات وعجزها عن تقديم الحلول لحماية صحة المواطنين وتوفير الخدمة الصحية الجيدة والعادلة لهم. ولذلك، فإن توفير التأمين الصحي هو أولوية أولى ضمن مهمات حزبنا حزب العمال.

11. مهماتنا: بيئة نظيفة وطاقة متجددة ومياه لأجيال المستقبل

العالم اليوم وبسبب الممارسات الجائرة والمتعدية على البيئة ينحدر باتجاه كوارث بيئية خلال العقود المقبلة، فقد أنهك الإنسان بيئته وتسبب في الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون، ونحن نشهد اليوم تغيرات مناخية سيكون لها آثار دائمة على كثير من مناطق العالم، سواء بسبب الحروب ومئات آلاف الأطنان من القنابل والمتفجرات التي تلقى على منطقتنا بالأخص، والتي تسهم في تغيير درجات الحرارة في طبقات الجو العليا، عدا عن إسهامها في تغيير نسب انبعاث الغازات ، أو بسبب التصحر ومواصلة قطع الاشجار دون استبدالها بغيرها، وهو ما يؤثر أيضا على البيئة والتوازن الحيوي فيها، أو بسبب التلويث المستمر لكل موارد البيئة من تربة ومياه وجو، أو الاعتداء على الحياة البرية والتنوع الحيوي في البيئات المختلفة، او الاستنزاف الجائر للموارد، بالأخص المائية والأحفورية، في غياب سياسات جادة لحماية البيئة، رغم الاتفاقيات الدولية، ورغم الشعارات الكثيرة المرفوعة في مواسم الانتخابات.

إن حزبنا حزب العمال سيعمل على وضع سياسات وبرامج وخطط إجرائية تضمن لإنسان المستقبل الفرصة في الاستمرار في حياة كريمة، وتتنبأ بالأزمات المقبلة وتقترح لها الإجراءات الوقائية للتخفيف من آثارها، ولذلك، فإننا نهتم بالطاقة المتجددة والطاقة البديلة كمصادر دائمة لتوفير الطاقة تحمي البشرية وتحمي الأردنيين من خطر العودة إلى العصور البدائية في حال نضوب المخزون العالمي من الوقود العضوي واحتكار ما تبقى منه من قبل الدول القوية وكارتلات الطاقة.

ولا شك أن المياه هي مصدر قلق رئيس، في ظل تنامي عدد السكان، ومحدودية الموارد المائية والصراع عليها بين دول الإقليم، خاصة وأن الاردن يشترك في معظم أحواضه المائية الكبرى مع دول الجوار، كما أن مخزونه من المياه الجوفية وحتى السطحية يتعرض للاستهلاك الجائر، كما في الآبار الجوفية في وادي عربة والبحر الميت الذي تستنزفه اسرائيل، عدا عن التلويث بسبب المنشآت الصناعية غير الصديقة للبيئة وغياب السياسات الصارمة التي تحمي هذا المخزون، والانكماش عبر إنشاء السدود التي تحجز مياه الأنهار، كما في نهر الأردن والبحر الميت، والتملح كما في الابار الجوفية بسبب التهاون في تطبيق القانون احيانا وغياب سياسات حمائية فعالة لأهم مورد طبيعي وهو المياه.

ولذلك، فإن حزبنا حزب العمال يضع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، بالاضافة الى استكشاف الإمكانات المتاحة في مجالات تكرير النفايات الصلبة وتوظيفها لتوليد الكهرباء والطاقة الجوفية أولوية كبرى لتأمين أمن الطاقة في أردن اليوم والغد، كما يمنح الأولوية ذاتها لوض سياسات وبرامج وخطط لتنظيم قطاع المياه بما يحقق الأمن المائي للمواطنين خلال نصف القرن القادم، ويحمي البيئة بجميع عناصرها.

12. مهماتنا: اقتصاد منتج

إن تحول سياسات الدولة نحو الاقتصاد الخدمي بشكل رئيس مع إهمال القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة لهو خطأ فادح وقعت فيه الحكومات المتعاقبة، وإن حزبنا حزب العمال يؤمن بضرورة إعادة الاعتبار للقطاعات الانتاجية، والتحول نحو الصناعات المتقدمة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بجميع أنواعها وأشكالها، وتطوير الاقتصاد الزراعي عبر استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، تؤمن حلولا دائمة لمشكلات ارتفاع كلف الطاقة وشح المياه وتصحر الاراضي وعدم التأهيل الكافي للعمالة ونقص توظيف التقنيات الحديثة التي تعاني منها هذه القطاعات، لا سيما مع الاكتشافات العلمية المهمة في قطاعات الري والمياه والزراعة، كالزراعة البركانية والزراعة العامودية والبيوت الخضراء وغيرها.

وسيعمل الحزب على إعادة النظر في جميع الاتفاقيات التجارية الثنائية والثلاثية والجماعية بحيث تكون تلك الاتفاقات سندا لفتح الاسواق العربية والاقليمية والعالمية امام المنتجات الاردنية وبأسعار منافسة تؤهلها للتوسع والانتشار وتوفير آلاف فرص العمل للخريجين في مختلف التخصصات، لا سيما وأن القطاعات الانتاجية، بالأخص الصناعة هي أكبر مصدر لتشغيل العمالة وأفضل حل لمشاكل البطالة ضمن كل المستويات المتخصصة والمهنية.

كما يؤمن الحزب بأن السياحة هي كنز الاردن الذي لا يفنى، فالاردن غني بالمواقع التاريخية والاثرية والدينية، حتى أنه يوصف بالمتحف المفتوح، ويضم عجيبتين من عجائب الدنيا هما البتراء والبحر الميت، ويحوي خمس مناخات فريدة بتضاريس متنوعة قل نظيرها في العالم، ما بين السهل والبحر والصحراء والاغوار والجبل، بالاضافة الى موقع استراتيجي وجغرافي فريد وطبوغرافيا متميزة، تشكل علامة جذب على كل الصعد، وسيسعى الحزب إلى رفع نسبة إسهام السياحة في الدخل القومي الإجمالي بما يحقق الرفاه للشعب الاردني، وبما يتناسب مع الامكانات الهائلة لهذا القطاع، والتي ما زالت أُقل بكثير من الطموح.

ويؤمن الحزب أن الاردن غني بموارده الطبيعية من نفط خفيف وثقيل وغاز طبيعي وصخر زيتي ومعادن كالفوسفات والبوتاس واليورانيوم وغيرها، وهذه الموارد بحاجة الى استراتيجية شاملة لتوظيفها عبر استثمارات وطنية كفؤة وفعالة بما يوفر المزيد من فرص العمل للأردنيين والاردنيات ويرفع من الناتج القومي الاجمالي ويحرك عجلة الاقتصاد الكلي والجزئي.

كما يسعى الحزب إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والذكاء الاصطناعي لخلق استثمارات وطنية كبيرة ومتوسطة وصغيرة تنمي المبادرات الريادية لدى الشباب والنساء وترفع من حصة القطاع في الناتج القومي الاجمالي.

13. مهماتنا: ثقافة جديدة للحوار بين أتباع الثقافات والديانات

ان الاعتمادية المتبادلة بين أقطار العالم وأقاليمه وبلدانه لا تترك مجالا لاصحاب الايديولوجيات المتطرفة والانعزالية والانغلاقية والاصولية والعنيفة لفرض آرائهم وتوجهاتهم، لأنها تتناقض مع طبيعة الكون اليوم والعلاقات القائمة بين دول العالم وما يحكم تلك العلاقات من اتفاقات دولية سياسية وقانونية وحقوقية وتجارية وثقافية.

إن التعايش المشترك والنمو المشترك يحتم على الجميع رغم تباين الثقافات اعتماد التعاون والحوار السلمي العقلاني المتحضر بين اتباع الثقافات وبين القوى السياسية والمجتمعية والفكرية المتصارعة. ولذلك، فإننا في حزب العمال نرفض كل اشكال العنف الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي ونرفض الافكار الأصولية المتطرفة التي تدفع بالمجتمعات الإنسانية الى النزاع والصراع بدلا من اللقاء والحوار وتبادل المنافع، كما تدفع بالمجتمعات المحلية ذاتها إلى العودة إلى عصور ما قبل النهضة العلمية والتقدم التكنولوجي في محاولة لاستعادة القديم بغض النظر عن ملاءمته لظروف العصر.

إن التعاون والانفتاح على الثقافات الاقليمية والعالمية والمنافسة الحرة العادلة بين المجتمعات هي الوصفة الوحيدة لعالم آمن مستقر بعيد عن الحروب والنزاعات المسلحة.

14. مهماتنا : تفعيل الديموقراطية السياسية

إن مجلس النواب والمجالس البلدية ومجالس المحافظات والنقابات والاحزاب والاتحادات والجمعيات وغرف الصناعة والتجارة وباقي مؤسسات المجتمع المدني تمثل اللبنة الاساسية في النسيج الديموقراطي لأي مجتمع، وتطوير أدائها هو وحده الكفيل بتنمية المجتمع وتلبية حاجات الجماهير في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية السياسية مفتاح باقي أشكال التنمية، ولذلك، فإن حزبنا حزب العمال يسعى إلى أن يكون قوة مؤثرة في الحياة السياسية تنافس في كل القطاعات والمجالس المنتخبة أينما وجدت، بحيث تتوفر لنا الفرصة للعمل على تحقيق رؤيتنا هذه عبر القطاعات الخدمية والسياسية والاقتصادية المختلفة، بما يدفع عجلة التنمية والرفاه والعدالة خطوات للأمام في وطننا. وسيقوم هذا الحزب بمراجعة كل التشريعات والسياسات والبرامج بما يكفل تحقيق تلك الرؤى.

15. مهماتنا: السعي نحو تكامل عربي

إن الأزمات الأمنية الخطيرة التي أدخلت أعرق الحواضر العربية في أتون حروب أهلية دامية وعصفت بسيادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية اصبحت عائقا حقيقيا امام النمو الفردي لكل دولة على حدة وعقبة كأداء أمام الهدف الأسمى وهو تشكيل تكامل عربي اقتصادي اجتماعي ينتهي بتكامل سياسي.

ومن هنا، فإن حزبنا حزب العمال يدعم عودة الأمن والاستقرار الى كل الدول العربية وعودة كل اللاجئين والمهجرين والنازحين الى مدنهم وقراهم وبواديهم في العراق وسوريا وليبيا واليمن ومصر كما في السودان والصومال وغيرها من الدول العربية الغارقة في صراعات أهلية محمومة تقودها جماعات متطرفة تحركها أجندات إقليمية وعالمية غير وطنية ولا تسعى إلا الى نشر ثقافة الدمار والخراب والجهل والتخلف وتحاول إعادة عقارب الساعة الى الخلف وتعمل ضد حركة التاريخ وقواعد الجغرافيا.

ورغم هذا الواقع العربي المفكك، إلا أن حزبنا لن يكل ولن يمل وسيسعى بما أتيح له من أدوات الى نشر الوعي المجتمعي بأهمية الدفاع عن أمن الدول العربية وسيادتها ووحدتها وضرورة توحيد العمل العربي السياسي والدبلوماسي والأمني باتجاه الهدف المرحلي وهو اعادة الامن الى الدول النازفة ضمن حكم ديموقراطي عادل يحترم حقوق الانسان ويرعى الحريات العامة والفردية، والهدف الاستراتيجي وهو تحقيق التكامل العربي باعتباره الضمانة الوحيدة لمستقبل هذه الأمة والحل الوحيد لكل مشكلاتها.

إننا نؤمن بأن تحويل المجتمع الاردني الى مجتمع مدني ديموقراطي تعددي يعتمد التعاون والتوافق والقبول والتآخي بين مختلف مكوناته كآلية ثابتة لصنع القرارات هو شرط رئيس لتحقيق الرخاء والرفاه للأردن الدولة والشعب ولكل فرد يحيا على أرض الوطن.

وهذا بحد ذاته تحد وفرصة، ونحن جاهزون لمواجهة هذا التحدي والعمل الدؤوب من اجل اردن يحيا فيه اطفالنا بسلام وأمن ورخاء يتمتعون بالحرية في مجتمع متكافل متضامن متحاب يحقق العدالة لكل فرد فيه.